المسألة الهندية

للأستاذ عباس محمود العقاد

قرأت فى بعض الصحف المصرية خطاباً موجهاً إلى السيد محمد على جناح زعيم الرابطة الإسلامية فى الهند لم أر كلاما أدل منه على الجهل بالقضية الهندية والتهجم على الشئون الكبرى بغير علم ولا بصيرة .

ونحن قد ألفنا فى صحافة مصر أمثال هذا التهجم العجيب على الشئون المصرية والشئون الخارجية ، ولكن التعرض لمشكلة الهند يمثل ذلك الجهل المطبق قد جاوز حدود التهجم المعهود فى الصحافة على إطلاقها إن صح أن يكون للتهجم حدود .

فالذين أساءوا الفهم وأساءوا إلى واجب الضيافة فى توجيه الخطاب إلى السيد جناح لم يفكروا فى موضوع الهند وإنما فكروا فى كلمة واحدة وظنوا أن كلمة الهند تقابل كلمة مصر ، فهما إذن قضيتان متشابهتان يصدق على إحداهما مايصدق على الأخرى بلا اختلاف ولا حاجة إلى بحث طويل أو قصير لمواطن ذلك الاختلاف .

وهذا هو الخطأ الأول .

وهذا كذلك هو الخطأ الأكبر .

فمصر غير الهند فى كثير من الاعتبارات ، ولاسيما اعتبارات القضية السياسية ؛ لأن مصر قومية واحدة ، تتكلم بلغة واحدة وتشترك فى مرافق واحدة ، ولا توجد فيها أقليات منعزلة أو قابلة للعزلة فى حيز المكان أو فى المصالح الإجتماعية .

أما الهند فعلى نقيض ذلك لاتشتمل على قومية واحدة بأى معنى من معانى التعريف الحديثة أو القديمة .

فاللغات واللهجات فيها متعددة تتجاوز المائة ، وقد شهدنا بأعيننا ثلاثة أو أربعة من الهنود المتعلمين يجتمعون فى مكان واحد ولا يستطيعون التفاهم بينهم بغير اللغة الإنجليزية ، لأنهم يتكلمون فى بلادهم بلغات شتى تختلف فى الأصول ، ولا ينحصر الإختلاف بينها فى مجرد اللهجات .

واختلاف الأديان هناك أكبر من اختلاف اللغات واللهجات ؛ لأن البرهمية وحدها متشعبة الفرق والمذاهب ، متعددة الفرائض والشعائر ، فضلا عن البوذية وطوائفها ، وعن الفرق الأخرى التى نصفها من الإسلام ونصفها من الديانات الوطنية القديمة كالفرقة المشهورة باسم « السيخ » وعدتها نحو سبعة ملايين .

وليس اختلاف الأديان بمعزل عن مسائل الاجتماع وما يلابسها من مسائل الحقوق المدنية والتشريعية .

فان البراهمة يدينون بالطبقات الأربع ، ويحكمون بالنجاسة على طائفة تسمى بالمنبوذين أو الذين لايجوز لمسهم قد يتجاوز عدد أبنائها فى الهند خمسين مليوناً من النفوس البشرية ، ولا ذنب للعالم البشرى فى اعتبار هؤلاء القوم من الآدميين إذا كان البراهمة لايعتبرونهم كذلك ، لعقيدة من العقائد التى هجرها الزمن ويأبى أن يهجرها البرهميون ! .

ويظهر لنا مبلغ التعصب فى رعاية هذه التقاليد من حقيقة واحدة ، وهى أن المهاتما غاندى على اعتباره مثلا فى السماحة الإنسانية قد أنذر بالصيام حتى الموت إذا منحت هذه الطائفة دوائر معينة فى قانون الانتخاب .

وفى الهند ثمانون أو تسعون مليونا من المسلمين لايعتبرون قلة فى قومية واحدة بأى معنى من معانى القلة المصطلح عليها ؛ لأنهم كثرة غالبة فى بعض الأقاليم ، ولهم أصول جنسية ولغة مكتوبة غير التى تشيع بين جمهرة الهنود . وقد يزيد عددهم على العدد المسجل فى دفاتر الاحصاء ؛ لأنهم يثبتون وثائق زواجهم فى غير دواوين الحكومة ، ولا يرجعون إلى تلك الدواوين فى وثائق الولادة والميراث .

وتشتمل الهند على مائة مليون موزعين فى سائر الأرجاء يحكمهم أمراء مستقلون أو على نصيب من الاستقلال .

وقد بينا هذه الحقيقة قبل سبع سنوات فى كتابنا عن هتلر حيث قلنا فى صفحة ١٥٨ منه إن « بين الأمم المستقلة والأمم التابعة أمما كأهل الهند يتقدمون فى طريق الاستقلال ، وقد تكون للنازيين مصلحة فى الحلول من أهل الهند محل الانجليز ...

ولـكن ماهى مصلحة أهل الهند ؟ وما هى مصلحة العالم ؟ وما هى مصلحة الأمم الغالبة أو الدول المغلوبة ؟ وما هى مصلحة الأمم الواقعة فى الطريق ؟ .

« على أننا لم نذكر الهند لنقرر هذه الحقيقة ، فهى غنية عن التقرير ، وإنما ذكرناها لنقول إن الحالة الحاضرة فى الهند لا ترجع إلى العوامل الخارجية كما ترجع إلى العوامل الداخلية ، وإن بريطانيا العظمى لو رفعت يدها اليوم عن تلك البلاد لما زالت جميع الحوائل بينها وبين قيام الحكومة الوطنية الشاملة ، ولا قاربت الزوال .

« فهناك الأمراء الحاكمون فى ولاياتهم وهم لايتفقون ولا يرضون أن يحكمهم مجلس فى عاصمة بعيدة عن عواصم الامارات .

« وهناك المسلمون وهم كثرة فى بعض الأقاليم وقلة فى بعض الأقاليم الأخرى ، ولو شملتهم حكومة واحدة لأصبحوا قلة ضائعة فى جميع الأقاليم .

« وهناك المنبوذون وهم عشرات الملايين ينظر إليهم البراهمة نظرتهم إلى الرجس الذى يفرقون من ظله ، ولا خير لهم فى حكومة تضعهم وتهملهم هذا الاهمال .

« وهناك اختلاف الأقاليم فى الأجناس واللغات وعناصر الثروة ومعادن التربة الزراعية ، مما لايجتمع نظيره إلا فى قارة من القارات الكبار .

« فمسألة الهند العضال ليست مسألة السيادة الخارجية وحدها سواء كانت عالمية أو مقصورة على بعض أجزاء العالم . إذ لو فرغت كل سيادة عالمية فى الدنيا لما فرغت المسألة الهندية ، بل لعلها تبدأ يومئذ من جديد ... » .

نعم وتبدأ على نحو لا يخطر على بال أولئك الواهمين الذين يحسبون «الهند» كلمة ولا تزيد معرفتهم بها عن مجاء حروف هذه الكلمة .

فان نهرو زعيم المؤتمر الهندى شيوعى وليست الشيوعية على مسافة بعيدة من الحدود الهندية ، وليس طريق الزحف العسكرى على الهند بالطريق المسدود .

وعصبيات الدين فى داخل البلاد أعجب ماعرف الناس من معائب العصبيات فى جميع الأقطار .

ففى تلك البلاد أناس يقدسون البقر ويحكمون بالنجاسة على خمسين مليونا من النفوس ، ويتحرجون من ذبح البقر وقد ذبحوا فى بيهار وما جاورها أربعين الف مسلم ، لأنهم تقربوا بضحاياهم فى عيدهم الكبير ! .

فأوجز مايقال فى مشكلة الهند أن حكمها كلها بدستور واحد من هيئة واحدة وراء المعقول والميسور .

وإن نظام « الپاكستان » ليس بالنظام العجيب كما يبدو للوهلة الأولى ، ولا يمكن أن يوصف بأنه انشقاق وطنى عن قومية واحدة ، كما تخيله بعض الواهمين فى هذه الديار .

ولم نقرأ فى صحافتنا مقالا يدل على الاحاطة بحقيقة المشكلة كالمقال الذى كتبه الدكتور هيكل باشا فى صحيفة السياسة حيث قال فى الثانى والعشرين من شهر ديسمبر الماضى : « ويدل على هذا الجور كذلك أن الهند ليست أمة لها مقومات الأمة من اتحاد فى اللغة أو فى العقيدة أو فى العنصر ، بل هى أدنى إلى أن تكون قارة بين أديانها ولغاتها وعناصرها من التباين مايزيد اضعافا على مابين دول أوربا .. »

وقال قبل ذلك : « ما كنا لنعالج هذا الموضوع لولا مارأى فى التعريض بالمسلمين من الدعاة إلى الپاكستان من جور لاشىء من الانصاف فيه . يدل على هذا الجور أن هؤلاء الدعاة إلى الپاكستان لم يطلبوا أى امتياز للأقليات الاسلامية الموجودة فى سائر ولايات الهند ... »

وهذه صورة قريبة من صورة المشكلة الكبرى التى يعالجها نظام الپاكستان . ونحن لانقرر هذه الحقيقة لأن الپاكستان فى رأينا يحل المشكلة ويحسم الخلاف ، فإن الپاكستان يحل بعضاً منها ويترك بعضها الآخر فى انتظار الحلول . ولـكننا نقرر تلك الحقيقة ليعلم الواهمون عندنا أن الهجوم على المسائل العالمية هجوم على مايجهلون وخلط فى أمور لاتؤمن عاقبة الفتوى فيها بغير علم وبغير روية ، وإن الحكاية ليست حكاية كلمة إزاء كلمة وثلاثة حروف إزاء ثلاثة حروف ، ولـكنها حكاية أمم وأرواح وقضايا تجور على سلام العالم كله إذا عولجت بغير حقها من الفهم والدراية وحسن التقدير لعواقب الأمور .

أما النقص فى نظام الپاكستان كما نراه فخلاصته أن الأقاليم التى يراد لها الاستقلال لاتأوى اليها جميع المسلمين وليس سكانها